أثر انعكاسات تطبيق معيار التقرير المالي الدولي اندماج الاعمال (IFRS3) على زيادة كفاءة الأداء المالي لعمليات الاندماج والاستحواذ

منى عبد الله عمار[1]، أ.د/ مختار إسماعيل أبو شعيشع[2]، د. منى حسن أبو المعاطي[3]

ملخص البحث:

ولقد أثبتت بعض الدراســـات أن هناك العديد من المشـــاكل التي تترتب على عملية الاندماج حيث إن بعض الشــركات بعد دمجها يتطور أدائها المالي في بعض الأحيان الي الأســوء ومع تزايد عمليات الإندماج فقد زادت الحاجة الي معلومات محاسـبية سـليمة وملائمة بإعتبارها العنصـر الأسـاسـي الذي تعتمد عليه الإدارة في إتخاذ قراراتها من خلال التقارير المالية التي توفرها المحاســبة ،وبالتالي فإن وجود اي قصـــور في المعلومات المحاسبية لإندماج الاعمال قد يؤثر سلبا علي الأداء المالي لهذه الشركات ، ويحد من قدرة التقارير المالية علي تقديم المعلومات للمســتثمرين مما يحد من قدرتهم علي إتخاد القرارات الإســتثمارية الملائمة والســليمة ، ولقد هدفت الدراســة لمعرفة انعكاســات تطبيق معيار التقرير المالي الدولي اندماج الأعمال (IFRS3) على زيادة كفاءة الأداء المالي لعمليات الاندماج والاستحواذ ولقد توصلت الدراسة الي ظهور تعقيدات بعد عملية الإندماج إذ تم إنجاز عملية الاندماج من الناحية المحاسبية بصورة عشوائية لا تستند إلى دراسة وخطة مالية ومحاسبية معدة مســبقا مما يجعل الأمر يبدو وكأنه عملية تجميع للبيانات المحاســبية نتج عنه عدم وضـــوح المعالجات المحاسبية من الناحية العملية وصعوبة تحديد المركز المالي ونتائج النشاط لغاية تاريخ الإندماج للشركتين محل الإندماج ، ولقد اوصـت الدراسـة الي تطبيق متطلبات المعايير الدولية ولاسـيما متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (3)IFRS التي تنظم الإجراءات المحاســبية الملاءمة لعملية الإندماج لتقليص الفجوة بين واقع النظام المحاسـبي المطبق في الشـركات عينة البحث وبين متطلبات معايير المحاسـبة الدولية من أجل تحقيق الإفصـاح الملائم في القوائم المالية وتجاوز الثغرات في إعداد تلك القوائم وكذلك اعتماد القيمة الســوقية العادلة للأصـــول والخصوم للشركتين محل الإندماج لأغراض التقييم والمقارنة في تاريخ الإندماج وبالتالي تحديد قيمة الشهرة.

الكلمات المفتاحية :

معيار التقرير المالى الدولى، كفاءة الاداء المالى، عمليات الاندماج و الاستحواذ ، **IFRS3**

[1] باحث ماجستير – كلية التجارة – جامعة السويس

[2] أستاذ المراجعة والضرائب – كلية التجارة – جامعة السويس

[3] أستاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة – جامعة السويس

أولاً: مقدمة البحث:

وخلال العقدين الماضيين من القرن الحالي أصبح الإندماج ضرورة ملحة، والسمة الأساسية للأنشطة الإقتصادية، وهذا ماتجلي واضحا من خلال الظهور الكاسح للشركات العملاقة والشركات متعددة الجنسيات ذات الطابع الدولي، حيث تلجأ الشركات نحو التكتل والإندماج فيما بينها لتكون كيانات عملاقة لمواجهة التحديات والمنافسة الدولية، ولتحقيق وفورات الحجم الكبير والتكامل بين الشركات، وذلك من خلال نقل التكنولوجيا، والأسباب والمهارات الإدارية المتخصصة (جيهان عبد المنعم ،2016 ،ص 2).

ومع تزايد عمليات الإندماج فقد زادت الحاجة الي معلومات محاسبية سليمة وملائمة بإعتبارها العنصر الأساسي الذي تعتمدعليه الإدارة في إتخاذ قراراتها من خلال التقارير المالية التي توفرها المحاسبة ،وبالتالي فإن وجود اي قصور في المعلومات المحاسبية لإندماج الاعمال قد يؤثر سلبا علي الأداء المالي لهذه الشركات ، ويحد من قدرة التقارير المالية علي تقديم المعلومات للمستثمرين مما يحد من قدرتهم علي إتخاد القرارات الإستثمارية الملائمة والسليمة، لذلك فقد إهتمت الهيئات والمنظمات المحاسبية المحلية والدولية المعنية بموضوع المحاسبة عن إندماج الاعمال وقد لجأ كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) إلى محاولة تحقيق التقارب بين المعايير الدولية والأمريكية المتعلقة بالمحاسبة عن اندماج الاعمال، الأمر الذي أسفر عن اصدار معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 3) من أجل تحقيق الملائمة والموثوقية والقابلية للمقارنة للمعلومات التي تقدمها المنشأة في تقاريرها المالية حول اندماج الاعمال.

ثانياً: مشكلة البحث:

ولقد أثبتت بعض الدراسات أن هناك العديد من المشاكل التي تترتب على عملية الإندماج حيث إن بعض الشركات بعد دمجها يتطور أدائها المالي في بعض الأحيان الي الأسوء، فقد تكتشف بعض الشركات بعد دمجها أن تشكيلة المنتجات لاتتكامل بالقدر الذي كان متصورا من قبل وبالتالي لابد من حذف بعض المنتجات التي تتنافس مع بعضها وهذا الحذف أو التقليص في هيكل المنتجات يقتضي تقليص اخر في خطوط الإنتاج الذي يتطلب بدوره تقليل العمالة.

ليس هذا فحسب بل قد تكتشف الشركات بعد دمجها بعض التفاوت في مفاهيم الإنضباط أو إختلاف الفكر والثقافة فبينما تميل بعض الشركات إلي الفكر والثقافة الذي أساسه التفويض وسرعة الإنجاز تميل الشركات الأخري إلي أساليب الاداء التي أساسها السيطرة الكاملة من جانب الإدارة ، ومع هذا التطور السلبي في الأداء الحقيقي تقل الأرباح المتوقعة مستقبلا ويبدأ هبوط الاداء الحقيقي ويؤثر ذلك سلبيا علي الاداي المالي لمثل هذه الشركات (نيفين حمدي ، 2007 ،ص 50) ، ومن هنا تظهر مشكلة البحث وتتبلور في وجود بعض الاثار السلبية من إندماج الأعمال علي كفاءة وفاعلية الاداء المالي للشركات .

مما سبق يمكن للباحث تلخيص مشكلة الدراسة في محاولة الاجابة على التساؤل التالي:

- هل ينعكس تبني معيار (IFRS 3) على كفاءة وفاعلية الأداء المالي للمنشأة؟

ومن خلال ذلك التساؤل ينبثق منه التساؤلات الفرعية التالية:

1. ماهية عمليات الاندماج والاستحواذ؟
2. ماهية عمليات الاندماج والاستحواذ في ظل IFRS 3 ؟
3. هل إثر تبني معيار IFRS 3على ربحية الشركات؟
4. هل إثر تبني معيار IFRS 3على أسعار الاسهم وقرارات المستثمرين؟
5. هل إثر تبني معيار IFRS 3على السيولة؟

ثالثاً: هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في معرفة انعكاسات تطبيق معيار التقرير المالي الدولي اندماج الأعمال (IFRS3) على زيادة كفاءة الأداء المالي لعمليات الاندماج والاستحواذ.

ويتفرع عن هذا الهدف الي الأهداف الفرعية الآتية: -

1. التعرف على ماهية عمليات الاندماج والاستحواذ.
2. توضيح الإطار العام لمعيار IFRS 3.
3. بيان أثر تبني معيار IFRS 3على ربحية الشركات.
4. بيان أثر تبني معيار IFRS 3على أسعار الاسهم وقرارات المستثمرين.
5. توضيح أثر تبني معيار IFRS 3على السيولة.

رابعاً: فروض البحث:

من خلال ما تم تناوله في مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه تم صياغة الفروض التالية

وتسعي الباحثة الي اختبار الفرض الرئيسي وهو:

" لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عمليات الاندماج والاستحواذ طبقاً لمعيار التقرير المالي الخاص IFRS3 وكفاءة الأداء المالي".

والذي يتحقق من خلال ثلاثة فروض فرعية وهي

الفرض الفرعي الأول: " لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عمليات الاندماج والاستحواذ طبقاً لمعيار التقرير المالي الخاص IFRS3 وربحية الشركات".

الفرض الفرعي الثاني: " لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عمليات الاندماج والاستحواذ طبقاً لمعيار التقرير المالي الخاص IFRS3 وأسعار الأسهم ".

الفرض الفرعي الثالث: " لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عمليات الاندماج والاستحواذ طبقاً لمعيار التقرير المالي الخاص IFRS3 والسيولة".

خامساً: أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية موضوع الاندماج والإستحواذ ذاته حيث يعتبر من المتغيرات الاقتصادية العالمية الهامة في ظل العولمة ، وتزايد أهمية الكيانات الكبيرة ولايزال يحتل هذا الموضوع نفس الأهمية حتي الأن ، إلا أنه لا تزال نتائج تأثير عمليات الاندماج والإستحواذ علي الاداء المالي للشركات محل جدل وخلاف ، وتحتاج الي العديد من الدراسات التي تقيس مدي تأثير الاندماج علي كفاءة وفاعلية الأداء المالي للشركات ، ومن ثم فإن أهمية تلك الدراسة تكمن في قياس أثر عملية الاندماج علي كفاءة وفاعلية الأداء المالي للشركات ، وهذا من الناحية العلمية .

- اما بالنسبة للناحية العملية:

تتمثل أهمية الدراسة من الناحية التطبيقية في الأثر الهام الذي قد يترتب على تبني معيار (IFRS 3) على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية وانعكاس ذلك على كفاءة وفاعلية الأداء المالي لمنشآت الاعمال ومن ثم تعظيم قيمة المنشأة، كما تتمثل الأهمية التطبيقية أيضاً في توقيت إعداد الدراسة والتي يضفي عليها المزيد من الأهمية، حيث إن هناك اهتمام كبير بموضوع الدراسة في الوقت الحالي خاصة بعد التطورات الهائلة التي شهدها العالم في الأحوال الاقتصادية كالمنافسة والتقدم التكنولوجي.

سادساً: منهج البحث:

يعتمد الباحث في سبيل تحقيق هدف الدراسة وفي ضوء طبيعة المشكلة على الجمع بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي على النحو التالي:

- **المنهج الاستقرائي:**

حيث يقوم الباحث باستقراء الدراسات العلمية السابقة ذات الصلة بمتغيرات الدراسة والتي تتمثل في معيار (IFRS 3) والأداء المالي لمنشآت الاعمال، وذلك من خلال دراستها وتحليلها بهدف صياغة الجوانب النظرية للدراسة، وبيان ما توصلت إليه هذه الدراسات ونقاط الاتفاق والاختلاف فيما بينها للاستفادة منها في صياغة الفروض الأساسية التي تقوم عليها الدراسة تمهيداً لاختبار تلك الفروض والوصول إلى نتائج يمكن تطبيقها في الواقع العملي.

- **المنهج الاستنباطي:**

يستخدم الباحث هذا المنهج بهدف استخلاص النتائج المترتبة على اختبار الفروض الأساسية التي تقوم عليها الدراسة، وذلك للتأكد من اختبار فروض الدراسة ومدى توافقها مع ما توصل إليه الباحث من خلال الدراسة النظرية، ومن ثم تحليل أثر تطبيق معيار (IFRS 3) على كفاءة وفاعلية الأداء المالي لعمليات الاندماج والاستحواذ لمنشآت الاعمال.

سابعاً: تقسيمات البحث:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها، يتم تقسيم الدراسة إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: دراسة وتحليل الدراسات السابقة في مجال البحث.

المبحث الثاني: انعكاسات تطبيق معايير IFRS على الأداء المالي للشركات.

المبحث الثالث: انعكاسات تطبيق معيار رقم 3 اندماج الاعمال IFRS3 على الأداء المالي.

المبحث الاول

دراسة وتحليل الدراسات السابقة في مجال البحث

قامت الباحثة بالاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة في مجال البحث لمعرفة ما تم التوصل اليه من نتائج وتوصيات للاستفادة منها في إيجاد الفجوة البحثية واستكمال جوانب الدراسة:

1- دراسة (مجدي المليجي، 2014).

هدفت الدراسة اختبار أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة من ناحية وتحليل انعكاسات ذلك على قرارات المستثمرين في بيئة الأعمال السعودية من ناحية أُخرى، و**لتحقيق هذه الأهداف** اعتمدت الدراسة على تحليل التقارير المالية للشركات السعودية المسجلة، والتي تنتمي لقطاع المصارف والخدمات المالية (١١) مصرف وقطاع شركات التأمين (٣٥) شركة خلال فترة ماقبل التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية (٢٠٠٧ م) وفترة ما بعد التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية من عام (٢٠١٠ م حتى عام ٢٠١٣ م). وذلك لبناء نموذجين لقياس هذا الأثر أولهما: لقياس أثر معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية (الفرض الأول)، وثانيهما: لقياس الأثر على قيمة الشركة (الفرض الثاني). كما اعتمدت الدراسة على استطلاع رأى عينة من المستثمرين في الشركات السعودية لقياس توجهاتهم تجاه التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية وأثره على قراراتهم الاستثمارية (الفرض الثالث).

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لمعايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية ممثلة في تخفيض المستحقات الكلية، وكذلك وجود تأثير إيجابي لهذه المعايير على قيمة

كما توصلت الدراسة إلى أن معايير التقارير (Tobin's Q) .الشركات المسجلة ممثلة في زيادة قيمة المالية الدولية تؤثر على قرارات المستثمرين وتوجهاتهم المستقبلية حيث تعطي إشارة إيجابية
للمستثمرين عن الأداء المالي للشركة، **كما** أوصت الدراسة بضرورة استكمال تهيئة بيئة الأعمال السعودية لإتمام التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية في كافة القطاعات الاقتصادية، وكذلك زيادة وعي معدي ومستخدمي التقارير المالية ومراقبي الحسابات بأهمية هذه المعايير. مع ضرورة إلزام هيئة سوق المال السعودي لكافة الشركات المسجلة بتطبيقها.

2- دراسة (عماد محمد رياض 2015).

هدفت هذه الدراسة الى دراسة أثر الاندماج والإستحواذ على الآداء المالي للشركات، من خلال مقارنة الآداء المالي قبل وبعد الإندماج ودراسة أبعاد ذلك التأثير على نسبة التداول، وصافي رأس المال العامل، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على المبيعات، ربحية السهم، وذلك من خلال دراسة أثر الاندماج والإستحواذ على مؤشرات كفاءة الآداء والوزن النسبي للشركات والقيمة السوقية للأسهم.

وقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج التي كان من أهمها عدم وجود تأثير أو وجود التأثير السلبي للاندماج والإستحواذ على كفاءة الآداء المالي بالشركات بنسبة 95%، ووجود تأثير إيجابي للإندماج والإستحواذ بنسبة 5% فقط، ولا يوجد تأثير للاندماج والإستحواذ على زيادة الوزن النسبي للشركات على المستوى القطاعي.

وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة أن يسبق عملية الاندماج والإستحواذ حلول مالية أخرى كإعادة الهيكلة المالية وبحث وتقديم جدوى ونتائج اتخاذ قرارات الإندماج والإستحواذ وتحليل أسباب نتائجها السلبية والإيجابية.

3- دراسة (Yusuf Ali Khalaf 2016)

هدفت هذه الدراسة الي تحليل أثر ما بعد الاندماج على الأداء المالي للشركات في القطاع الصناعي الأردني. وشملت العينة سبع شركات صناعية تشارك في عملية الاندماج خلال الفترة من 2000 و2014، وقد تم إستعراض عامين قبل وبعد الاندماج لكل شركة لاجراء الإختبارات الإحصائية التحليلية.

وقد توصلت الدراسة الي أن نتائج الإندماج الشركات الأردنية لا يختلف عن نتائج إندماج الشركات في باقي أنحاء العالم، وتوصلت إلى أن الأداء المالي العام في الشركات الصناعية الأردنية قد تحسن بشكل ملحوظ بعد عملية الإندماج، وقد لوحظ ذلك من خلال تحسن معدلات الربحية والكفاءة والسيولة بشكل ملحوظ، بينما تدهورت الرافعة المالية في فترة ما بعد االندماج. وخلصت إلى أن تأثير الاندماج على الشركات لتي تعمل في القطاع الصناعي الأردني قد إختلف من شركة الي أخري.

4- دراسة (BIJOY GUPTA et all .2017).

لقد هدفت هذه الدراسة الي قياس تأثير عمليات الاندماج والاستحواذ على الأداء المالي لمجموعة من الشركات المختارة في جميع أنحاء الهند. وتسعى هذه الدراسة إلى قياس أهداف ونتائج الدمج على وضعية الربحية والسيولة.

وقد تم ذلك من خلال تحليل ثلاث سنوات للأداء المالي للشركات المندمجة قبل وبعد الاندماج وذلك من خلال عينة مكونة من من سبع صناعات مختلفة خضعت للاندماج والاستحواذ خلال الفنرة من 2006- ، 2012، وقد تم تطبيق نسب مالية مختلفة لتقييم مركز الربحية والسيولة ثم إجراء التحليل بمساعدة بعض الادوات الإحصائية مثل إختبار t على نسب المحاسبة من قبل برنامج SPSS.

وقد توصلت هذه الدراسة أنه لا يوجد تحسن في الأداء المالي للشركات المستحوذ عليها بعد الاندماج، وتراجعت مؤشرات الربحية والسيولة بعد الإندماج في عينة الدراسة.

5- دراسة **Gupta & Banerjee (2017):**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاندماج والاستحواذ على الأداء المالي لمجموعة مختارة من الشركات الهندية، وذلك من خلال تحليل أثر الاندماج على مؤشرات الربحية والسيولة للمنشآت بعد الاندماج. ومن أجل تحقيق هذا الهدف قامت الدراسة بتحليل الأداء المالي لشركات العينة خلال ثلاثة سنوات قبل الاندماج وبعد اتمام عملية الاندماج.

ولتحقيق هدف الدراسة شملت عينة الدراسة سبع قطاعات صناعية مختلفة خضعت لعملية الاندماج والاستحواذ خلال الفترة 2006-2012. وتم تجميع البيانات اللازمة من القوائم المالية التي تم مراجعتها لشركات العينة خلال ثلاث سنوات قبل وبعد الاندماج في الفترة 2000-2015.

وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد تحسين في الأداء المالي لشركات الاستحواذ بعد الاندماج، حيث انخفضت مؤشرات الربحية والسيولة لشركات العينة المختارة بعد الاندماج.

6- دراسة **Al-Hroot et. al (2017):**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الاندماج على الأداء المالي للبنك الأهلي الأردني، من خلال مقارنة الاداء المالي له قبل وبعد الاندماج، وفي هذه الدراسة، يقاس الأداء المالي بعد الاندماج للبنك الأهلي الأردني باستخدام تحليل النسب المالية من 2001-2004 قبل الاندماج و2006-2009 بعد الاندماج.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تحسن في بعض مؤشرات الأداء المالي (8 مؤشرات من 12 مؤشر) أي بنسبة (66.67٪) بعد اندماج البنك الأهلي الأردني، بينما تدهورت بعض المؤشرات الأخرى (4 مؤشرات) أي بنسبة (33.33٪)، حيث كانت هذه المؤشرات أفضل قبل عملية الاندماج.

وخلصت الدراسة بشكل عام إلى وجود تأثير ايجابي لعملية الاندماج على الأداء المالي، حيث توصلت إلى أن الأداء المالي للبنك الأهلي الأردني تحسن بشكل كبير في الفترة ما بعد الاندماج، حيث ارتفعت نسب السيولة والكفاءة بشكل ملحوظ بعد الاندماج.

7- دراسة (محمد منصور ،2017).

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل العلاقة بين إدارة الأرباح والأداء المالي للشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية مقاسا بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، واختبار أثر تبنى معايير التقارير المالية الدولية علي هذه العلاقة، وتم إجراء دراسة تطبيقية لاختبار فروض البحث على عينة من الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية بلغت 21 شركة خلال الفترة من عام 2002 إلى عام 2015 حيث بلغ عدد المشاهدات 252 مشاهدة، وتم ذلك من خلال تقدير نماذج انحدار متعدد بهدف قياس معاملات المتغيرات واختبار مدى معنويتها باستخدام اختبار T مع قياس معامل التحديد لهذه النماذج، بالإضافة إلى اختبار مدى معنوية كل نموذج انحدار من خلال اختبار F ، أظهرت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة عكسية معنوية بين إدارة الأرباح ومعدل العائد علي الأصول في حين أن العلاقة بين إدارة الأرباح ومعدل العائد على حقوق الملكية كانت علاقة عكسية غير معنوية، وتشير هذه النتائج إلى أن معدل العائد على الأصول يتأثر بصورة معنوية بممارسات إدارة الأرباح مقارنة بمعدل العائد على حقوق الملكية. وأظهرت النتائج أن معايير التقارير الدولية لم يكن لها تأثير معنوي على العلاقة بين إدارة الأرباح والأداء المالي مقاسا بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، مما يعطى مؤشر على عدم فاعلية تطبيق هذه المعايير في الحد من تأثير إدارة الأرباح على الأداء المالي، وبالتالي عدم قدرتها في التأثير على حافز المديرين وقدرتهم على إدارة الأرباح بغرض التأثير على الأداء المالي.

وتوصلت الباحثة من خلال الدراسة الإختبارية إلى نتائج رئيسية هى أن الشركات المسجلة بالبورصة المصرية تهتم بالإفصاح الإختياري وقد زاد مستوى هذا الإفصاح بعد تبني تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في مصر، ويؤثر الإفصاح الإختياري على الأداء المالي للشركات تأثير إيجابي معنوي ، كما يؤثر تبني تطبيق معايير التقارير

المالية الدولية على الأداء المالي للشركات تأثير إيجابي معنوي ، الإفصاح الاختياري و تبني تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يؤثران معاً بدرجة أكبر من تأثير الإفصاح الإختياري منفرد على الاداء المالي للشركات.

ووفقاً لهذه النتائج توصي الباحثة بتوعية الشركات بإجراء مزيد من الإفصاح الإختياري الذي يوضح أنشطة الشركة المتنوعة، وتوصي كذلك السلطات المختصة بالتحول إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بشكل كامل لما لهما من أثر فعال في تفسير أداء الشركات المالي وللإستفادة من مزايا تطبيق المعايير المتعددة وخاصة في مرحلة النمو الإقتصاد المصري.

8- دراسة (احمد القضاه مصطفى ،2020).

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على إثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الاداء المالي للشركات السعودية في قطاعي المواد الأساسية، وإنتاج الأغذية، المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) للفترة المالية من عام 2015 إلى عام 2018، حيث تم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الشركات السعودية ابتداءاً من عام 2017. ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدم برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) لدراسة وتحليل البيانات المالية لهذه الشركات. تألف مجتمع الدراسة من جميع الشركات السعودية في قطاعي المواد الأساسية، وإنتاج الأغذية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول)، وإشتملت عينة الدراسة على (54) شركة، حيث تم جمع البيانات المالية لهذه الشركات والتي تشمل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل من اجل تحليل العلاقة قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) عامي 2015 و2016 على التوالي، وبعد التطبيق لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) عامي 2017 و2018 على التوالي. تم تحليل البيانات المالية للشركات عينة الدراسة باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS)، وقد اظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى 1%، عند تطبيق هذه المعايير (IFRS)، حيث ان الاداء المالي لهذه الشركات قد تحسن عند تطبيق هذه المعايير (IFRS) مقارنةً بأدائها المالي قبل تطبيق هذه المعايير (IFRS) ، واوصت الدراسة بضرورة التزام الشركات السعودية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) لما له من اثر ايجابي على الاداء المالي لهذه الشركات.

9- دراسة (أمجد حسن ،2020).

هدفت الدراسة إلي قياس الأثر التفاعلي لإدارة رأس المال العامل وانعكاسه على الأداء المالي لشركات الأدوية المدرجة في البورصة المصرية وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية "IFRS "، وتم استخدام الإحصاء الوصفي لتوصيف متغيرات الدراسة باستخدام برنامج ((SPSS -V26 ولتحقيق أهدف الدراسة تم تنقيح بيانات شركات الأدوية التي ينطبق عليها الشروط وتم عمل محاكاة للبيانات بأسلوب مونت كارلو-(Monte-Carlo Simulation)، باستخدام برنامج ((Minitab.19 ، و تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات في المكتبة العربية التي تناولت بنظرة شمولية عميقة دراسة الأثر التفاعلي لإدارة رأس المال العامل وانعكاسه على الأداء المالي(نسب السيولة و نسب المديونية و نسب السوق) ، وكانت أهم نتائج الدراسة: تبين وجود أثر تفاعلي ذو دلالة معنوية لإدارة رأس المال العامل على كلاً من (نسب السيولة ، ونسب المديونية ، ونسب السوق) ، وكانت أهم توصيات الدراسة.، ضرورة قيام شركات الادوية بخفض فترة التحول النقدي للاستفادة من الأثار الإيجابية وانعكاسها على زيادة المبيعات والارباح. ، وضرورة قيام شركات الادوية بالعمل على تحسين السياسات الائتمانية من خلال زيادة فترة سداد الموردين وخفض فترة تحصيل العملاء من خلال استخدام أساليب التحفيز المختلفة لتشجيع العملاء على سداد المستحق عليهم في مدة أقل والتعامل مع الموردين أصحاب التسهيلات في السداد الأكثر مرونة والتي تكون في صالح الشركة ، و ضرورة إهتمام الشركات بتخفيض فترة تحول المخزون لتوفير سيولة أكبر ما يؤدى إلي زيادة المبيعات وزيادة الأرباح. كما يوصى باستخدام النماذج التي تم التوصل اليها في التنبؤ بالعسر المالي لشركات الأدوية، وضرورة

الاسترشاد بنماذج هذه الدراسة واعتبارها أحد أساليب الإنذار المبكر لانخفاض السيولة، كما يوصى الباحث بضرورة الاسترشاد بمؤشرات الأداء المالي (مؤشرات الربحية -مؤشرات السيولة – مؤشرات الكفاءة – مؤشرات المديونية – مؤشرات السوق) عند إعداد الموازنة الجارية لشركات الأدوية للاستفادة من نقاط القوى في أداء هذه الشركات وتجنب نقاط الضعف والاستفادة من الفرص المتاحة لهذه الشركات في السوق والتغلب على التهديدات.

10- دراسة (سعاد متولي ،2021).

يستهدف هذا البحث دراسة أثر الإفصاح الإختياري على الأداء المالي للشركات في ظل تبني تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في مصر، ولتحقيق هذا الهدف إعتمدت الباحثة على إجراء دراسة إختبارية على الشركات المصرية بإستخدام تحليل نماذج البيانات الاطارية.

وتوصلت الباحثة من خلال الدراسة الإختبارية إلى نتائج رئيسية هى أن الشركات المسجلة بالبورصة المصرية تهتم بالإفصاح الإختياري وقد زاد مستوى هذا الإفصاح بعد تبني تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في مصر، ويؤثر الإفصاح الإختياري على الأداء المالي للشركات تأثير إيجابي معنوي ، كما يؤثر تبني تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الأداء المالي للشركات تأثير إيجابي معنوي ، الإفصاح الاختياري و تبني تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يؤثران معاً بدرجة أكبر من تأثير الإفصاح الإختياري منفرد على الاداء المالي للشركات.

ووفقاً لهذه النتائج توصي الباحثة بتوعية الشركات بإجراء مزيد من الإفصاح الإختياري الذي يوضح أنشطة الشركة المتنوعة، وتوصي كذلك السلطات المختصة بالتحول إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بشكل كامل لما لهما من أثر فعال في تفسير أداء الشركات المالي وللإستفادة من مزايا تطبيق المعايير المتعددة وخاصة في مرحلة النمو الإقتصاد المصري

.تقييم الدراسات السابقة:

يتضح من خلال تحليل الدراسات السابقة في مجال البحث حول تحديد أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي اندماج الاعمال (IFRS3) على زياده كفاءة الاداء المالي لعمليات الاندماج و الاستحواذ علي ما يلي:

1. حيث توصلت بعض الدراسات الي وجود تأثير إيجابي لمعايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية ممثلة في توفير المعلومات المحاسبية بدرجة عالية من المصداقية والملائمة و تخفيض المستحقات الكلية.
2. كما توصلت الدراسة إلى وجود تاثير لتتطبيق متطلبات اندماج الأعمال وتأثيرها على قرارات المستثمرين في البورصة المصرية.
3. خلصت بعض الدراسة الي أن بعض الشركات القابضة طبقت طريقة توحيد المصالح للمحاسبة عن عمليات الإستحواذ التى قامت بها بالرغم من الغائها بصدور المعيار الدولي رقم 3 IFRS(3) والمعيار المصري رقم (29) المقابل له وكذلك إثبات حقوق الأقلية بنصيبهم فى صافى القيمة الدفترية للأصول والالتزامات للشركة التابعة، وتوصلت أيضا الي أن تطبيق طريقة الشراء يستلزم تقييم أصول والتزامات الشركات التابعة بالقيمة العادلة.
4. إتفاق غالبية الدراسات السابقة على أهمية إستخدام متغيرات السيولة والربحية في تقييم مدي تأثير الإندماج علي الأداء المالي للشركات، مع التنوع في طبيعة هذه المتغيرات ما بين العائد علي الأصول والعائد علي حقوق الملكية، والعائد علي المبيعات، والعائد علي رأس المال المستثمر، وهامش الربح التشغيلي، وربحية السهم، ونسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة، وصافي رأس المال العامل، والقدرة علي السداد، ومعدل دوران الأصول.

5. تعتبر الدراسة الحالية إمتدادا للدراسات السابقة من حيث وحدة الهدف بدراسة أثر الإندماج والإستحواذ على الأداء المالي، وإستخدام نفس المتغيرات التي أجمعت الدراسات السابقة على إستخدامها وهي متغيرات الربحية والسيولة وسعر الأسهم .

المبحث الثاني

انعكاسات تطبيق معايير IFRS علي الأداء المالي للشركات

في أعقاب التطورات السريعة والمتلاحقة التي تشهدها بيئة الاعمال العاصرة، والتي تتطلب وجود معلومات في التقارير المالية ذات جودة عالية وتتمتع بالشفافية، والقابلية للمقارنة، بحيث تساعد المشاركين في أسواق المال المختلفة والمستخدمين الأخرين لتلك المعلومات في إتخاذ قراراتهم الإقتصادية.

وقد تبنت العديد من دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS، حيث بلغ عدد الدول المطبقة لتلك المعايير 149 دولة بحسب التحليل الصادر في فبراير عام 2017 على الموقع الإلكتروني لمؤسسة معايير التقارير المالية الدولية THE IFRS FOUNDATION، بحيث شمل هذا التحليل 43 دولة من أوربا ،37 دولة من الأمريكيتين، 32 دولة من أسيا، 23 دولة من أفريقيا، 14 دولة من الشرق الأوسط (علاء علي ،2017، ص 980).

ونظرا لأهمية هذه المعايير وتطبيقها حول العام وتأثيرها في كافة المعالجات والتوجيهات المحاسبية، سوف تحاول هذه الدراسة من خلال هذا المبحث دراسة وتحليل انعكاسات هذه المعايير علي كفأة الأداء المالي للشركات ، وتناول المعاير معيار اندماج الأعمال **IFRS 3** وأثره على الاندماج بشيء من التفصيل وذلك على النحو التالي: -

1- دوافع تبنى معايير إعداد التقارير المالية الدولية IFRS

تتمثل أهم الدوافع التي قامت بالالتزام بتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في زيادة جودة المعلومات المنشورة في التقارير المالية من خلال زيادة درجة الإفصاح والشفافية، بالإضافة إلى زيادة قابلية تلك المعلومات للمقارنة، وذلك لإعدادها وفقاً لمعايير محاسبية واحدة، إضافة إلى تحسين جودة القرارات الإستثمارية وإنتعاش أسواق المال وزيادة الإستثمارات وسهولة إنتقال الأموال بين الدول، كما أن العوامل المؤثرة فى قرار الإلتزام بتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لا تختلف فى الدول المتقدمة عنها فى الدول النامية، وأن الإختلاف بينهما ينحصر فى إختلاف درجة تأثير تلك العوامل فى قرار التبنى، وتتمثل تلك العوامل فى البيئة الثقافية والإقتصادية، وتوافر أسواق رأس المال، ومستوى التعليم، والإنفتاح على العالم الخارجى.

ولعل من أهم الدوافع فى أغلب دول العالم للإلتزام بتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS هى مايلى(نسمة هاني، 2016،ص 18) :-

أ- توفير المعلومات التى يحتاجها مستخدمى التقارير المالية خاصة المستثمرين فى التوقيت المناسب والتى ينخفض بها مستوى إدارة الأرباح خاصة فى شركات دول الإتحاد الأوروبى التى قامت بالتطبيق الإلزامى للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ب- زيادة درجة دقة التنبؤات المالية للمحللين الماليين مما يساعد على زيادة جودة القرارات الإستثمارية كما يساعد على تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تحسين دقة التنبؤات المالية وإنخفاض درجة تشتت (خطأ) هذة التنبؤات من قبل المحللين الماليين، مما يشير إلى إرتفاع جودة المعلومات.

ج- زيادة دقة المؤشرات المالية مثل العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول والعائد على المبيعات والرافعة المالية مما يؤثر على عملية التحليل المالى وقرارات الإئتمان والإتفاقيات والتعاقدات وكل ما

يرتبط بالمؤشرات المالية، وبالإضافة إلى ذلك زيادة دقة كلاً من هامش الربح التشغيلى والعائد على رأس المال المستثمر، وصافي الدخل مما يساعد على تحسين دقة مؤشرات الربحية ومؤشرات السيولة أيضاً.

د- تحسين جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية المنشورة وزيادة درجة قابلية هذة المعلومات للمقارنة، بالإضافة إلى تخفيض المخاطر المصاحبة للقرارات الإستثمارية، بالإضافة إلى المساهمة فى تحسين القرارات الإستثمارية من خلال زيادة درجة ملائمة المعلومات المالية الواردة بالتقارير المالية لإحتياجات مستخدمى تلك المعلومات.

2- أهداف تبنى معايير إعداد التقارير المالية الدولية IFRS

إن الهدف من إصدار المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS هو الوصول إلى مجموعة من المعايير المحاسبية عالية الجودة وواسعة القبول على النطاق الدولى، وتسعى هذه المعايير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التى يمكن تلخيصها فيما يلي(علي حسن ، 2014، ص 9) :-

أ- الإفصاح التام للمعلومات المالية الملائمة، من خلال عرض قوائم مالية أكثر إكتمالاً وزيادة إستخدام الهوامش للإيضاحات.

ب- زيادة سيولة الأسواق المالية وتخفيض تكلفة رأس المال للمستثمرين على المستوى الدولى.

ج- تزويد مستخدمى المعلومات المحاسبية بمعلومات عن المركز المالى وأداء وسلوك المنشأة بطريقة واضحة ومتسقة وموثوق بها وقابلة للمقارنة.

د- تزويد المحاسبين القانونيين بالقواعد والإرشادات التى تمكنهم من بذل العناية المهنية والإستقلالية فى تقديم خبراتهم، والتأكيد المعقول فى تقارير مراجعة الشركات، والشهادة على صلاحية هذة التقارير.

ه- تزويد الحكومة بقواعد البيانات عن المتغيرات المتنوعة التى تعتبر ضرورية للممارسات الضريبية وتنظيم المشروعات لتعزيز الكفاءة الإقتصادية

كما أوضحت دراسة(Capkun, Collins & Jeanjean (2012),p2) أن معايير المحاسبة الدولية(IAS) ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) تغيرت بشكل كبير منذ بداية فترة تبنيها اختيارياً حتى الفترة التي أصبحت فيها معايير إلزامية، وذلك خلال الفترة 2003 إلى 2005 حينما تبنى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) حلول وسط لكسب موافقة الاتحاد الأوربي على التحول إلى تطبيق المعايير الدولية والتي تمت عام 2005، كما قام المجلس خلال هذه الفترة بتعديل أكثر من ثلث معايير المحاسبة الدولية (IAS) وإصدار معايير تقارير مالية دولية جديدة (IFRS)، وأن المعايير القديمة المعدلة ومعايير (IFRS) الجديدة سمحت للشركات بقدر كبير من المرونة في الاختيار بين المعالجات المحاسبية البديلة.

- **و لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية أثار إيجابية متعددة، فهي تعود بالنفع على كلا من جودة المعلومات المحاسبية وقرارات المستثمرين وقيمة الشركة وأسواق رأس المال ، وهذا ما يتم توضيحه في الآتي:**

3. انعكاسات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية:(مجدي المليجي، 2014 ، ص 7)

أ- أصدر المجلس قائمة المفاهيم رقم (8) في سبتمبر عام (٢٠١٠م)، والتي تضمنت إجراء بعض التعديلات على الخصائص النوعية للمعلومات المالية، بحيث تكون أكثر نفعا وفائدة لمتخذي القرارات، حيث إن تحديد الخصائص الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية والتوازن بينها يعتبر بمثابة نقطة البداية لتحقيق

جودتها، كما يوفر مؤشرات ودلالات يمكن لمستخدمي القوائم المالية الاعتماد عليها عند إجراء تنبؤاتهم واتخاذ القرارات، وقد جاءت هذه الخصائص في مجموعتين أساسيتين هما:

- الخصائص الأساسية:تتمثل على خاصيتي الملائمة، والتمثيل الصادق.
- الخصائص المعززة للخصائص الأساسية: تشمل على أربعة خصائص هي: القابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والوقت المناسب، والقابلية للفهم.

ب- أصدر المجلس المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٣) بعنوان "قياس القيمة العادلة" في مايو (٢٠١١م) على أن يبدئ تطبيقه في (1 يناير ٢٠١٣م) أو بعد ذلك. السماح بالتطبيق المبكر، وقد استهدف هذا المعيار تخفيض التعقيد وتحسين التناسق في تطبيق قياسات القيمة العادلة، وتحسين الشفافية من خلال تعزيز الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة.

ج- تضمن معيار التقرير المالي الدولي رقم (٩) بعنوان: الأدوات المالية: التصنيف والقياس بعض المتطلبات التي ساهمت في تبسيط إجراءات المحاسبة عن الأدوات المالية بالمقارنة بالمعيار الدولي رقم (IAS 39): وذلك بهدف تحسين قدرة المستخدمين على فهم إعداد التقارير المالية للأدوات المالية من خلال تقليل عدد فئات التصنيف، وتطبيق منهج انخفاض قيمة واحدة تحل محل مناهج انخفاض القيمة المختلفة ذات فئات التصنيف المتعددة في المعيار الدولي رقم (٣٩) ،وقد توصلت دراسة إلى أن التعديلات الواردة في معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 9) ساهمت في تحقيق درجة أعلى من ملاءمة وموثوقية المعلومات وقابليتها للمقارنة بدرجة أكثر من المعيار (IAS 39)، مما يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية .

وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة يؤثر إيجابيا على جودة التقرير المالي ويجعل معلومات القوائم المالية ذات خصائص نوعية أكثر جودة مثل: الملاءمة، والثقة، والقابلية للمقارنة، كما يجعلها ذات قوة تفسيرية أكبر مما يساعد على ترشيد عملية اتخاذ القرارات لكافة الأطراف المرتبطة بالشركة، وكذلك إلى أن قياس القيمة العادلة وفق المعيار (IFRS 13) يؤدي إلى زيادة درجة ملاءمة معلومات مستويات قياس القيمة العادلة لمستخدمي التقارير المالية المنشورة . مما سبق يري الباحث أن استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يعزز من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، كما يوفر قياس أكثر واقعية وملاءمة للأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية ويخلق نوعا من الشفافية والثقة لدي مستخدمي التقارير المالية.

4. آثار تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على قرارات المستثمرين: :(مجدي المليجي، 2014 ، ص 7) و(سعاد متولي ،2021،ص 670)

يمكن توضيح الفوائد التي تعود على المستثمرين الحاليين أو المرتقبين عند التزام الشركات بمعايير التقارير المالية الدولية عند إعداد تقاريرها المالية السنوية في الآتي:

أ- زيادة ملائمة معلومات القوائم المالية المنشورة لاحتياجات مستخدمي هذه القوائم، وذلك يساعد على اتخاذ قرارات استثمارية صائبة، وكذلك تخفيض درجة المخاطر المرتبطة بهذه القرارات.

ب- زيادة الثقة في التقارير المالية، وذلك من خلال اعتماد القياس والإفصاح على معايير واضحة ومقبولة، وقابلية القوائم المالية للفهم والمقارنة والتي تمثل مصدر هام من مصادر المستثمرين وأصحاب المصالح للحصول على المعلومات.

ج- زيادة دقة التنبؤات التي يتم إعدادها بواسطة الإدارة، وبالتالي زيادة دقة تنبؤات المحللين الماليين، مما يساهم في تحسين القرارات الاستثمارية وتمييز الشركات الناجحة.

د- تخفيض عدم تماثل المعلومات، مع زيادة مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية المنشورة، ومن ثم انخفاض تكاليف الحصول على المعلومات من مصادر خاصة.

ه- الحد من سلوك الإدارة الانتهازي أو النفعي من خلال تضيق مجال الاختيار بين البدائل المحاسبية، والتي كانت تستغلها الإدارة للتلاعب بالأرباح، مما يوفر تقارير مالية يمكن من خلالها ترشيد قرارات المستثمرين.

5. آثار تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على قيمة الشركات: (سعاد متولي ،2021،ص 670) و(امجد حسن ،2020،ص 653)

أما عن منافع تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للشركة ذاتها فتتمثل في:

أ- زيادة جودة القوائم المالية وبالتالي تخفيض عدم تماثل المعلومات، من خلال قابلية المعلومات للمقارنة بين شركات متماثلة محليا ودولياً، ومن خلال الموضوعية في القياس والإفصاح، وهو ما يساعد على تخفيض تكلفة حصول المحللين الماليين على معلومات عن الشركة، وزيادة جذب المحللين والمستثمرين الدوليين للشركات الجيدة

ب- تخفيض تكلفة الحصول على رأس المال المملوك والمقترض، وبالتالي إمكانية زيادة حجم اعمال الشركة وارتفاع أداء الشركة، ومن ثم زيادة أرباح الشركات.

ج- زيادة كفاءة إدارة الشركات في إدارة المشروعات، وخاصة إذا كان هناك حوافز للأداء تتمثل في منح أسهم مجانية للمدرين

د- زيادة القدرة التفسيرية للمؤشرات المالية الهامة مثل العائد على الأصول، والعائد على المبيعات، والعائد على حقوق الملكية للتغيرات التي تحدث في أداء الشركات.

ه- إمكانية الدخول في عمليات استحواذ واندماج من قبل شركات دولية، ومن ثم انتقال الشركة الى مستوى اعمال وتطبيق أساليب علمية حديثة في الانتاج والإدارة وغيرها.

و- تقليل البدائل المحاسبية وتخفيض مستوى الاستحقاقات والالتزامات الخاصة بالشركة، والإفصاح عن القيمة الحقيقية والعادلة للأصول وكل هذا يساعد على تخفيض تكلفة الوكالة.

ز- سهولة تسجيل الشركة في أسواق المال العالمية، وخاصة إذا كانت الشركات من المجتمعات التي ينظر أليها دائماً بدرجة شك عالية في تطبيق المعايير واللوائح.

كما تساهم معايير التقارير المالية الدولية على قيمة الشركة إلى تحسن الأداء المالي للشركات المسجلة في (بورصة أثينا) للأوراق المالية بعد تحولها لمعايير (IFRS)، وقد تم قياس هذا الأداء من خلال بعض المقاييس المحاسبية الأساسية مثل: الربحية، والسيولة، والنمو.

- **ولا تقتصر منافع تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على المستثمرين والشركات فقط، بل امتدت إلى الدول، وهذا الدافع الرئيسي للدول لإلزام الشركات بتطبيق هذه المعايير، ومن هذه المنافع: (احمد القضاة ،2020،ص 35)**

1. زيادة الاستثمار الأجنبي والذي يساعد على خفض فجوة المعرفة بين اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية، ويساعد على زيادة نمو معدلات الاقتصاد في الدول النامية والتي تعاني من مشاكل البطالة وقلة رؤوس الأموال، وفتح مزيد من مجالات العمل والأسواق ونقل الجديد من عمليات الإدارة والإنتاج إلى الدول النامية.
2. زيادة معاملات أسواق الأوراق المالية، وزيادة نموها، من خلال زيادة درجة الثقة والشفافية في معلومات الشركات المنتمية له، زيادة كفاءة أسواق المال من خلال زيادة حجم التداول والمؤشرات المالية وزيادة الطلب على الأسهم.
3. إمكانية دخول الشركات الدولية ذات التكنولوجيا الحديثة في الأسواق المحلية عن طريق الاستحواذ أو الاندماج، وهو ما يعود بالنفع على اقتصاد الدولة ككل وانتقال المعارف الحديثة إليها وزيادة مهارات العاملين في مجالات الاقتصاد المتنوعة.

4. تحتاج الدول التي تسيير في طريق الإصلاح الاقتصادي إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لإن ذلك يساهم في تحسين جودة الافصاح وفهم البيانات المالية وإمكانية إجراء المقارنات الدولية، وكل هذا يؤدي إلى تعزيز الاستثمار من دول العالم ومن ثم ارتفاع أداء الشركات المحلية.
5. توفير تكلفة إعداد معايير محاسبية محلية تنظم عمل الشركات داخل الدولة.

المبحث الثالث

انعكاسات تطبيق معيار رقم 3 اندماج الاعمال IFRS3 على الأداء المالي

يعتبر إندماج الشركات أحد الطرق الشائعة حالياً في دنيا الأعمال لتحقيق التوسعات الخارجية وتكوين كيانات إقتصادية كبيرة قادرة على المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية , فلا يكاد يمر يوماً حتى نسمع أو نقرأ عن عملية إندماج تمت داخل مصر أو خارجها ينتج عنها عملاق إقتصادي عالمي يتمتع بقدرة عالية على المنافسة والإحتكار , ويتحقق ذلك من خلال ضم شركة أو أكثر إلى شركة أخرى قائمة , أو إندماج هذه الشركات لتكوين شركة جديدة , وأيضاً قد يتحقق التوسع عن طريق قيام الشركة القابضة بإستثمار أموالها بشراء كل أو جزء من الأسهم المتداولة لشركة قائمة , دون أن يترتب على ذلك زوال الصفة القانونية لأحدى الشركتين , حيث تحتفظ كل شركة بشخصيتها الإعتبارية المستقلة وتقوم بالتالي بإعداد قوائم مالية مستقلة خاصة بها .

وتعددت إصدارت المنظمات العلمية والمهنية الدولية والمحلية المرتبطة بموضوع الإندماجات والتكتلات، وتم إصدار العديد من القوانيين والتشريعات المنظمة لها فى الدول المختلفة.

وعليه سوف يتم تناول هذا المبحث الإطار النظري للاندماج بين الشركات فى ضوء معيار اعداد التقاريرالمالية الدولية رقم 3 اندماج الاعمال IFRS3 وذلك من خلال النقاط التالية:

أولا: مفهوم الإندماج.
ثانيا: دوافع الإندماج.
ثالثا: اثر تطبيق معيار رقم 3 اندماج الاعمال IFRS3 على الأداء المالي .

أولا: مفهوم الإندماج.

هناك العديد من التعريفات الخاصة بالاندماج سواء فى الأدب المحاسبى أو فى اصدارات الهيئات المحاسبية والتشريعية أو من خلال الدراسات الأكاديمية التى تناولها بعض الباحثين، فقد عرف (محمود عبد الرؤف،2007، ص 28) الاندماج بأنه ذلك النشاط الذي تنتهي به صلاحية المنشأة من مزاولة نشاطها نتيجة اندماجها مع أو فى شركة أخرى قائمة، وذلك بعقد تنتقل بموجبه الشركة الجديدة أو الباقية ملكية ما للشركة المنتهية من حقوق، وتلتزم بما عليها من إلتزامات.

كما عرفها (نيفين حمدي،2007،ص 38) بانه عبارة عن إتحاد المصالح بين شركتين أو أكثر وقد يتم هذا الاتحاد فى المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين أو أكثر لظهور كيان جديد أو قيام أحد الشركات بضم شركة أو أكثر اليها، كما قد يتم الاندماج بشكل كلى أو بشكل جزئى أو سيطرة كاملة أو جزئية وقد يتم الاندماج بشكل إرادى أو بشكل لا إرادى.

وقد أشارت دراسة كل من(Aluko & Amidu , 2005 p 3) إلى آن الاندماج (Merger) هو ضم شركة أو أكثر في كيان واحد، وانتقال كافة أصول وخصوم الشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة، التي تحتفظ بكيانها القانوني بعد الاندماج، ولا يترتب على هذا النوع انتقال الحقوق والالتزامات إلا بموجب عقد أو اتفاق بين الشركتين، أما الإدماج

Consolidation فهو مزج شركتين أو أكثر وتكوين شركة جديدة تحت مسمى جديد، ويترتب عليه زوال الشركتين وانتقال كافة الالتزامات المالية إلى الشركة الجديدة، والاستحواذ Acquisition هو امتلاك شركة أو أكثر أصول أو أسهم أو إدارة شركة أخرى، وتحتفظ كل شركة بكيانها القانوني بعد الاستحواذ، وتسمى الشركة التي قامت بالاستحواذ الشركة المكتسبة Aquirer firm والشركة المستحوذ عليها، الشركة المستهدفة Target firm.

كما يرى(حماد (2005)، ص 5) ان الاندماج هو اتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر أو أنه ذوبان المنشأة المندمجة في المنشأة المندمج فيها بمعنى أن تخنقي المنشأة الأولى تماما، بانتقال أصولها وخصومها للمنشأة الثانية"، بينما يرى (الشافعي (٢٠٠٥)،ص3) الاندماج على أنه اختفاء الوحدتين المندمجتين وظهور وحدة اقتصادية جديدة، أو هي عملية اتحاد بين مؤسستين أو أكثر في مؤسسة جديدة بحيث تنتقل إلى المؤسسة الجديدة كافة أصول والتزامات المؤسسة (أو المؤسسات) التي اندمجت ، وتدار المؤسسة الجديدة بواسطة إدارة واحدة، ويعد ذلك ظهور لكيان جديد يمثل وحدة اقتصادية جديدة لها كيان مستقل عن الوحدتين المختفيتين.

بينما ينظر(Epstein (2005) ,p174) للاندماج على أنه "انضمام كيانين متقاربين في النشاط واتخاذ أفضل هذين الكيانين كشكل للشركة الجديدة.

كما عرفا أيضا (Christoph & Ulrike (2008),p 28) الاندماج على أنه "اتفاقات استراتيجية بين شركتين أو أكثر من الشركات، لتتقاسم الموارد المتاحة بكل منها، بهدف تحقيق الأهداف العامة من القيام بعملية الاندماج."

هذا وقد أشارت دراسة (Rahman, Ali & Jebran (2017) ,p 2) إلى أن كل من الاندماج والاستحواذ هو عبارة عن مجموعة من الاستراتيجيات التي تتبناها المنشآت من أجل زيادة حجم اعمالها والتوسع في نشاطها، كما أوضحت الدراسة أن الاندماج والاستحواذ هما مصطلحان مختلفان إلا أنها البعض قد يستخدمهما علي انهما مصطلحان مترادفان ، حيث أن الاندماج يشير إلى الشكل الذي يتم فيه دمج منظمتان أو أكثر ليظهر كياناً واحداً له شخصية معنوية مستقلة ، أي أنه تتلاشى الهوية الفردية للشركات المشتركة ويظهر كياناً أخر ، بينما يشير الاستحواذ إلى الشكل الذي لا تتغير فيه الهوية الفردية للشركات المشتركة ، حيث تحتفظ كل شركة بكيانها القانوني المستقل عن الكيان القانوني للشركة الأخرى.

ويترتب على عملية الاندماج من وجهة النظر المحاسبية تبادل الأسهم العادية للشركة أو الشركات المندمجة مقابل أسهم عادية فى الشركة الدامجة أو ربما مقابل سداد قيمة الشركة المندمجة لمساهميها نقداً أو بإصدار سندات مستحقة فى تاريخ لاحق حسب الاتفاق ما بين الشركات موضوع الاندماج ، أيضاً يترتب على ذلك أن تعمل الشركة المندمجة (أو الشركات المندمجة) كقسم أو فرع كما سبق الذكر – للشركة الدامجة ، وربما استلزم الأمر اعداد قوائم مالية ختامية منفصلة للوحدات المندمجة (كأقسام أو فروع للشركة الدامجة) مع قوائم مالية موحدة للشركة الدامجة بأقسامها وفروعها فى نهاية فترة محاسبية .

ثانيا: دوافع الإندماج.

تتعدد الأسباب التي تدفع شركة معينة للإندماج في شركة أخري ومن هذه الأسباب الاستفادة من الكفاءات الإدارية الجديدة، أو الاستفادة المثلي من الكفاءات الادارية الموجودة، أو تحقيق الكفاءة الاقتصادية لعمليات التصنيع، او الشراء، او البيع، أو غيرها من العمليات.

ومع ذلك فهناك هدفاً جوهرياً تسعي إليه معظم الشركات في السنوات الأخيرة وهو تحقيق النموالسريع، وقد يتحقق النمو بأساليب خارجية عن طريق الإندماج أو بوسائل داخلية عن طريق إستخدام الموارد المتاحة في الشركة. ويفضل البعض الإندماج كأسلوب سريع وسهل لتحقيق التوسع والنمو مما يهيئ الفرصة لتنوع المنتجات والحصول علي نصيب أكبر من السوق.

وتنقسم دوافع الإندماج بين الشركات الي دوافع تنبع من داخل الشركة وهي الدوافع التي تكون وراء قيام إدارة الشركتين بإتخاذ قرار الإندماج، وهناك دوافع خارجية وهي التي تكون ناتجة عن وجود بعض المتغيرات في الوق التي تعمل بها الشركتان، ويمكن سرد بعض من الدوافع الداخلية والخارجية التي تكمن وراء الإندماج كالآتي:

أ- الدوافع الداخلية(نبيل عبد الباقي،2015،ص 17) :-

1- تحقيق وفورات الحجم

تعني نظرية وفورات الحجم أن توسع إحدي الشركات في إنتاجها يؤدي الي تزايد تكاليف الإنتاج بمعدل أقل من معدل تزايد الإنتاج، وبالتالي تتجه التكلفة المتوسطة للإنخفاض في الأجل الطويل، وتتحقق أيضا وفورات ناتجة عن مزج عمليات وتكنولوجيا الإنتاج للشركتين أو الشركات الداخلة في الإندماج مع إمكانية التوسع واستقطاب أفضل الكفاءات، واتاحة الفرصة لتدريب العمالة وتوفير الخدمات اللازمة لهم مما ينعكس إيجابيا علي جودة العمل وتحسين الإنتاجية.

2- تخفيض حد المنافسة

إن الإندماج بين الشركات التي تعمل في نفس النشاط يؤدي إلى تقليل عدد الشركات في السوق، وبالتالي تقل حد المنافسة نتيجة الإندماج.

3- الإقتصاد في المصروفات البيعية والإدارية

نتيجة عملية الإندماج فإن الشركة الجديدة تحقق وفورات في المصاريف البيعية والادارية نتيجة توحيدها وتركيزها في إدارة واحدة والاستفادة المثلي من القيادة الإدارية للشركات المندمجة.

4- الإتجاه نحو النمو والتوسع

يعتبر شراء شركة قائمة أو إدماجها من أفضل وسائل النمو والتوسع والتي تكون أحياناً أقل تكلفة من التوسع الداخلي لنفس الشركة. وذلك لأن شراء أو اقتناء شركة قائمة يعني الحصول على كوادر إدارية بمجال العمل وفي وقت قصير نسبياً عن إنشاء تلك الكوادر.

5- الحصول على تسهيلات مالية وائتمانية

فعمليات الإندماج توسع من قاعدة الأصول التي يمكن الإقتراض بضمانها خاصة في حالة عجز الشركة المندمجة أو الدامجة في الحصول على القروض الكافية بضمان ممتلكاتها بشكل منفرد، ويمكن أن يحقق الإندماج وفورات مالية حينما تكون أحد الشركات لديها أزمة في السيولة والشركة الأخري لديها فائض في السيولة فينتج عن الإندماج إنفراجة مالية للشركة المتعثرة ويعتبر ذلك دافعاً لها للإندماج خاصة إذا كانت أزمات السيولة متكررة.

6- دوافع خاصة بالوكلاء

قد ترى إدارة المنشأة أن الإندماج يعظم المصالح الخاصة بها وبالتالي تسعي هذه الإدارة جاهدة إلي تنفيذ عملية الإندماج.

7- السعي نحو تحسين الربحية

إن الربح هو المولد للحركة والنشاط الإقتصادي ومن ثم فإن عملية الإندماج قد تتم بهدف تحسين ربحية الشركة، فالشركات الداخلة في الإندماج تتوقع أن تزيد الأرباح الصافية لها بعد الإندماج عن مجموعة ما تحققه كل منها بمفردها قبل الإندماج.

8- دوافع ضريبية

قد تري الشركة الدامجة أن هناك إمكانية الإستفادة من الوفورات الضريبية في حالة الإندماج مع شركات أخري في مناطق أخري، والإستفادة من ترحيل الخسائر من خلال الإندماج مع شركات تحقق أرباحاً كافية ويوجد أيضاً منافع

ضريبية مثل الإعفاء الضريبي الذي يمنحه قانون الشركات 159 لسنة1981 بإعفاء المنشآت الدامجة والمندمجة من أية ضرائب تنتج من عملية الدمج.

9- الإندماج بدلاً من الإفلاس

قد يكون الإندماج في بعض الأحيان بديلاً عن الإفلاس مما يجعل إدارة الشركة تتوجه إليه اضطراريا ، فالإندماج بين نشاط معسر وآخر ميسر يزود النشاط المعسر بمصدر جديد للتمويل يمنحه الفرصة للإستمرارفي النشاط دون التعرض للفشل، ولقد كان للأحداث الاقتصادية الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية فيما يعرف" بالأزمة الاقتصادية العالمية" أعظم الأثر علي الشركات ودفعها نحو الإندماج بدلاً من الافلاس فعلي سبيل المثال إتجهت شركة جنرال موتوز الأمريكية نحو التكتل والإندماج مع شركات السيارات الأخري بدلاً من إشهار إفلاسها.

ويظهر ذلك جلياً في حالة البنوك حيث تسعي البنوك المركزية إلى إدماج البنوك التي تعاني من أزمة مالية في بنوك قائمة لتجنب الآثار المالية السيئة في حالة الافلاس، مثال دمج بنك الاعتماد والتجارة في بنك مصر عام 1993.

ب- الدوافع الخارجية

نظرا لأن عملية الإندماج لا تتم بناء على رغبة إدارة شركتين فقط، ولكن هناك بعض الدوافع الاخري والتي قد تحدث بعض التغيرات الهيكلية في السوق الذي تعمل به الشركتان والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي (نيفين حمدي ، 2007 ،ص 47) : -

1- عدم استقرار الاعمال

ان معظم الأسواق فى العالم تمر بحالة من عدم الاستقرار فى الاعمال والتى تتمثل فى انخفاض معدلات النمو وانخفاض الربحية مما حدا بكثير من الشركات الى الاتجاه نحو الاندماج وذلك فى محاولة منها لتقليل درجة المخاطر المالية ومخاطر الأعمال وأيضاً مخاطر التعرض للفشل المالى.

2- التغير فى طبيعة وقوة وكثافة المنافسة

من الملاحظ أن العملاء يقومون باختيار الشركات التى يتعاملون معها بعناية ومن ثم فإن المنافسة الآن تحتاج الى تدعيم قوة المركز المالى للشركات وذلك لتدعيم قدرتها على تقديم منتجات ذات جودة عالية، كذلك فإن حرية انتقال رؤوس الأموال بين الأسواق وفتح الأسواق لمنتجات الشركات العالمية قد أدى الى وجود تغيير فى شكل المنافسة من اقتصار المنافسة على الشركات المحلية الى دخول الشركات الأجنبية الى حلبة المنافسة فى السوق المحلية.

3- القرارات السيادية

قد يكون قراراً سيادياً هو عامل من عوامل الاندماج، كمثال قد يتحقق الاندماج بين شركات الاندماج كهدف من خلال إصدار قرار بدمج شركتين أو أكثر (خاصة الشركات المملوكة للدولة) أو من خلال إصدار قرار بمنح مزايا فى حالة الاندماج كإصدار قرار من (الجهة المنوط بها الاشراف على قطاع التأمين) برفع الحد الأدنى لرأس مال الشركات وهنا قد تضطر الشركات الصغيرة أو الشركات التى ليس لها المقدرة على تمويل هذه الزيادة الى الاندماج سواء مع بعضها البعض أو مع أحد الشركات الكبيرة.

4- التغيرات الاقتصادية الدولية

قد يكون الدافع وراء عملية الاندماج بين الشركات هو مواجهة الآثار المترتبة على الاتفاقيات الاقتصادية مثل اتفاقية الجات، أو أن يكون الهدف من الاندماج هو مواجهة بعض الأحداث التى تؤثر على المجتمع الدولى ككل مثل أحداث الحادى عشر من سبتمر والآثار المترتبة عليها وخاصة شركات التأمين مما حدا بكثير من الشركات بالسعى الى الاندماج وذلك محاولة منهم الاستمرار فى النشاط.

ثالثا: اثر تطبيق معيار رقم 3 اندماج الاعمال IFRS3 على الأداء المالي :

تعددت الطرق المستخدمة لتطبيق الاندماج من الناحية المحاسبية، ولذلك إهتم الفكر المحاسبى والمنظمات المهنية والمحلية والدولية المعنية بموضوع المحاسبة عن إندماج الاعمال، وقامت بإصدار معايير وإرشادات من شأنها ضبط المحاسبة عن اندماج الاعمال ومحاولة إيجاد حلول للمشكلات المحاسبية المتعلقة بعملية الاندماج بالشكل الذي يحقق أكبر منفعة ممكنة لجميع مستخدمى المعلومات المحاسبية (عادل ثابت ، 2012 ،ص 22) ، ولعل أهم هذه الطرق ما يلي:

1- طريقة الشراء.
2- طريقة تجميع المصالح.

وسوف تتناول هذه الدراسة طريقة الشراء لكونها هى الطريقة الوحيدة المطبقة في ظل تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية IFRS 3: -

1- طريقة الشراء

فى ظل هذه الطريقة يتم إعادة تقييم الاصول والخصوم بالقيمة العادلة، وهي القيمة التى يتم فيها تبادل الاصول بين بائع ومشترى لكلاً منهما إرادة مستقلة، والفرق بين القيمة العادلة لصافي الاصول المنتقلة ومابين تكلفة الشراء ومصاريف الاندماج المباشر يعتبر إما شهرة موجبة او شهرة سالبة، وتعد هذه الطريقة طريقة مقبولة محاسبياً للتسجيل المحاسبى لعناصر الاصول والخصوم لانها تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها(عادل ثابت ، 2012 ،ص 28) .

وحيث أوضح معيار التقارير المالية الدولية IFRS 3 ان المعالجة المحاسبية لاندماج الاعمال تم بهذه الطريقة – طريقة الشراء – من خلال مجموعة من الخطوات يمكن تلخيصها فيما يلي (نيفين حمدي ، 2007 ،ص 153) : -

أ- تحديد تكلفة الاستحواذ (القيمة المدفوعة او الاسهم التى تم اصدارها مقابل الاندماج).
ب- تحديد القيمة العادلة لأصول الكيان المندمج (المستحوذ عليه).
ج- تحديد القيمة العادلة لخصوم الكيان المندمج وكذلك الالتزامات المحتملة التى يمكن قياسها بموثوقية.
د- يجب التأكد من تساوى صافي اصول المنشأة المندمجة (المستحوذ عليها) بالقيمة السوقية العادلة مع الفرق بين اصول المنشأة المندمجة مقومة بالقيمة العادلة ومجموع الخصوم والالتزامات المحتملة مقومة بالقيمة العادلة للمنشآت المندمجة.
ه- حساب الشهرة الجديدة الناتجة من الشراء وهي الفرق بين سعر الشراء مطروحاً منه صافي اصول المنشأة المندمجة مقومة بالقيمة السوقية العادلة.
و- يتم تجميع القيم الدفترية لاصول وخصوم الكيان الدامج (المنشأة المشترية) مع الفيمة العادلة للاصول والخصوم والالتزامات المحتملة للكيان المندمج (المنشأة المستحوذ عليها).
ز- اى شهرة مكتسبة يجب الاعتراف بها كأصل فى ميزانية الكيان المجمع.
ح- يجب ألا يجمع صافي اصول المنشأة المكتسبة مع حقوق ملكية المنشأة المكتسبة لان المنشأة المستحوذ عليها قد توقف نشاطها (بصورة منفصلة فى القوائم المالية) بعد الاستحواذ، ولذلك فإن صافي الثروة للمنشأة المكتسبة سوف تستبعد (او يحل محلها القيمة السوقية للأسهم المصدرة بواسطة الكيان الدامج).

تأثير المعالجة المحاسبية للاندماج وفقاً لطريقة الشراء على دفاتر الشركة الدامجة

أ- بالنسبة الى قياس ومعالجة الشهرة (نيفين حمدي ، 2007 ،ص ص 158-161) **:**

يلاحظ انه خلال الفترة الاخيرة اصبحت الشهرة إحدى الموضوعات الجدلية فى المحاسبة، فالشهرة لا يمكن قياسها مباشرة وذلك لانه يتم تحديد قيمتها بصورة عامة عن طريق لتقديرات التقييمات التى تعتمد على افتراضات القائم بالتقييم.

ووفقاً لطريقة الشراء يتم تقييم عناصر المركز المالى وفقاً لقيمتها العادلة الجارية كما سبق الإيضاح، مع ملاحظة ان اسلوب تحديد هذه القيمة يختلف من عنصر الى آخر، أما الشهرة فهى العنصر الذي لم يؤخذ فى الاعتبار لانها أصل غير قابل للتحقق ذاتياً.

هذا وعند إجراء المعالجة المحاسبة للشهرة يجب الأخذ فى الاعتبار ما يلي:

- كيفية قياس ومعالجة الشهرة الموجبة.
- وطرق وفترة استهلاكها.
- وتقييم إمكانية استرداد الشهرة.
- وكيفية قياس ومعالجة الشهرة السالبة.

حيث توجد الشهرة عندما يكون للشركة قدرة على تحقيق ارباح غير عادية او عندما يكون المشترى المرتقب للشركة على استعداد أن يدفع لها ثمناً يفوق قيمتها الجارية، وتمثل الشهرة الزيادة فى الثمن المدفوع لشراء الشركة عن صافي اصولها مقوماً بالأسعار الجارية "وهناك طرق متعددة لتقدير قيمة الشهرة ونظراً لظروف عدم التأكد المرتبطة بعملية التقدير فإنه من الضرورة الاعتراف بوجود شهرة المحل فقط فى الحالات التى تحدد فيها قيمتها بواسطة عملية تبادل.

ووفقاً لما تضمنه معيار التقارير المالية الدولى IFRS 3 فى هذا الشأن فإنه:

- يتم الاعتراف بالشهرة الموجبة كأصل من الاصول غير الملموسة فى تاريخ الاندماج وتقاس قيمتها بالفرق بين تكلفة الشراء والقيمة السوقية العادلة لصافي الاصول.
- وتخضع الشهرة لاختبار انخفاض القيمة سنوياً، ولكن الشهرة لا تستهلك.
- تعالج الزيادة فى حصة الدامج فى القيم العادلة للاصول والخصوم القائمة المستحوذ عليها عن تكلفة الاستحواذ كمكسب، ويتم الاعتراف بها فى قائمة الدخل، مع ملاحظة انه لا يتم الاعتراف بها ضمن بنود لميزانية كشهرة سالبة Negative Goodwill ومع ذلك فإنه قبل الاعتراف بأى مكسب فإنه يمكن للدامج إعادة تقدير التكاليف الخاصة بالاستحواذ، وكذا القيم العادلة للاصول والخصوم القائمة للمنشأة المندمجة وكذا الالتزامات المحتملة.

وبموجب معيار التقارير الدولية (IFRS 3) فإنه يجب رسملة الشهرة (اعتبارها أصل من الاصول) وإجراء اختبار انخفاض القيمة لها سنوياً وفقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم 36 الخاص بإنخفاض قيمة الاصول، ولا تخضع الشهرة للاستهلاك واى انخفاض فى قيمة الشهرة يعتبر مصروف غير نقدي.

وعلى أية حال فإن انخفاض قيمة الشهرة سوف يؤثر على صافى الدخل المفصح عنه فعندما يتم تحميل الشهرة كعبء على الدخل فى الفترة الحالية فإن الدخل المفصح عنه الجارى سوف ينقص ، ولكن معدلات الدخل المستقبلى المقرر سوف تزيد عندما يتم شطب الشهرة او جزء منها او لا يوجد مزيد من الانخفاض منها ، وهذا الامر سوف يؤدى الى تخفيض صافى الاصول وحقوق المساهمين من ناحية واكنه يؤدى من ناحية اخرى الى تحسين بعض المؤشرات مثل العائد على الاصول ، معدلات دوران الاصول ، معدلات دوران حقوق الملكية ، ويقع على عاتق

المحلل المالى أيضاً الفحص الدقيق للشهرة لتحديد ما إذا كان قد حدث لها انخفاض من عدمه حتى فى الحالات التى يتفاعل معها السوق بصورة مختلفة مع انخفاض قيمة الشهرة .

ويمكن للشهرة ان تؤثر بشكل جوهرى على القابلية للمقارنة بين القوائم المالية للشركات نتيجة استخدام طرق محاسبية مختلفة لمعالجتها، وبذلك فإنه ينبغى على المحلل استبعاد اى تحريف قد توجده الشهرة مثل الاعتراف بها، استهلاكها، الانخفاض فى قيمتها، ويتم ذلك بعمل تعديلات او تسويات قبل إجراء التحليل مثل:

- حساب النسب المالية بإستخدام بيانات الميزانية مستبعداً منها الشهرة.
- مراجعة اتجاهات التشغيل بإستخدام بيانات تستبعد استهلاك الشهرة او انخفاض قيمتها.
- تقييم اندماجات الاعمال المستقبلية عن طريق الاخذ فى الحسبان سعر الشراء المدفوع المتعلق بصافى الاصول وتوقعات الارباح المستقبلية للشركة المستحوذ عليها (المشتراة).

ب- بالنسبة الى تقييم ومعالجة الديون عند اندماج الشركات.

عند المحاسبة عن الاندماج بطريقة الشراء توجد مشكلة تتعلق بكيفية تقييم ومعالجة الديون، وسوف يقوم الباحث بإيضاح محددات وطرق المعالجة المحاسبية للديون عند الاندماج وأيضاً عرض ما تضمنه معيار التقارير المالية الدولى IFRS 3، وهذا كما يلي:

تتأثر المعالجة المحاسبية للديون فى حالات دمج الشركات بالعديد من المحددات من أهمها ما يلي (نيفين حمدي ، 2007 ،ص 160) :-

- مشكلة التقييم.
- مشكلة الإثبات المحاسبى للقيمة.
- طريقة الاندماج.
- كيفية تسوية الحقوق المالية لأطراف الاندماج.

ويمكن تناول هذه المحددات والطرق المحاسبية لمعالجة الديون فى حالة اندماج الشركات وذلك كما يلي (نيفين حمدي ، 2007 ،ص 161) :

➢ **مشكلة التقييم**

أى تحديد قيمة لمفردة الديون عند إتمام عملية الدمج لكل من طرفى العملية، وترتبط بمفهوم تحديد القيمة العادلة، وعن مفردة المدينين فإن القيمة السوقية العادلة لها هى " القيمة الحالية للمبالغ التى سيتم تحصيلها مخصومة بمعدل الفائدة الجارى مطروحاً منها مخصص الديون المشكوك فيها "، ويتأثر تحديد القيمة العادلة بمجموعة من المتغيرات من أهمها:

- **حجم الدين**: يعكس حجم الدين عند عملية الدمج بين الشركات مدى الاهمية التى يجب ان توليها اليه أطراف العملية، فكلما زاد حجم هذا الدين بالنسبة الى إجمالى اصول الميزانية كلما كان ينبغى أن يؤخذ فى عملية تقييمه اعتبارات الحذر والتركيز على المتغيرات التى سيرد ذكرها فى البنود التالية.
- **فترة الجدولة**: كلما زادت فترة جدولة الدين لفترة كبيرة بعد عملية الدمج يؤثر ذلك على قيمة الدين بالتخفيض وذلك لاعتبارات خاصة بما قد يطرأ من حالات أكثر سوء للمدين المتعثر هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لتأثير القيمة الزمنية للنقود على التقييم.
- **المخاطر**: تعتبر قيمة الدين دالة فى نسبة المخاطرة المرتبطة بإمكانية التقييم بحيث كلما زادت المخاطرة قلت قيمة الدين والعكس، وتوجد مجموعة اسباب ترفع من نسبة الخطر المرتبط بالدين مثل الشكل القانونى للعميل المدين (فردى – شركات اسخاص – شركات أموال) حيث ترتفع المخاطرة فى الاولى وتقل فى الاخيرة، وايضاً مدى بعد العميل عن مركز الشركة الرئيسى، فكلما كان بعيداً عن المركز الرئيسى للشركة الام كان

أكثر خطراً، وايضاً دخول العميل فى قروض ائتمانية او صفقات آجلة سوف تؤثر حتماً على الموقف المالى له.

- **نوعية الضمانات**: كلما كان الدين محاطاً بسياج من الضمانات كلما كان هناك أمل فى إمكانية تحصيله، وتختلف هذه الضمانات من كونها ضمانات تقليدية وهي البضائع، الاوراق المالية، الاراضى، والضمانات الاخرى والتى ترى وجهة النظر الحديثة فيها أفضل وهي قدرة المشروع المدين على سداد التزاماته من خلال ضمان دورية واستمرار تدفقاته النقدية.

➢ **مشكلة الإثبات المحاسبى للقيمة** (نيفين حمدي ، 2007 ،ص 163)

تتوقف طريقة الإثبات المحاسبى للديون المتعثرة المعاد جدولتها على نوع اتفاق إعادة الجدولة والتى قد تكون:

- تخفيض القيمة الاسمية للقرض المراد سداده فى تاريخ الاستحقاق عن قيمته من واقع عقد القرض عند إبرام هذا العقد.
- إرجاء مواعيد السداد للقرض – سواء دفعة واحدة او على دفعات – مع تخفيض معدل الفائدة عن طريق هذا القرض عن مثيله فى سوق الائتمان او اى من هذين الإجراءين.
- تخفيض قدر من الفوائد عن هذا القرض عن مجمع هذه الفوائد التى لم يتم دفعها حتى وقت التسوية.
- إدخال الدائن كشريك فى رأس المال وذلك عن جزء او كل الدين من خلال:
  1- إصدار حصة جديدة فى رأس المال الدائن.
  2- قيام المدين بالتنازل عن جزء من رأس ماله الدائن.
  3- تنازل المدين لدائن عن أصل او دين له مستحق على طرف ثالث سواء كان ذلك سداداً لجزء من القرض او كله.

➢ **طريقة الاندماج** (نيفين حمدي ، 2007 ،ص 163)

من واقع ان هناك صور متعددة والتى يمكن ان يتم وفقاً لها انضمام منظمات الاعمال فى إطار وحدة محاسبية جديدة، ومن أهم هذه الصور طريقة الاستحواذ Acquisition طريقة الاندماج Merger وطريقة الإتحاد Consolidation، والتساؤل هنا هو: هل ستؤثر اى من الطرق المذكورة للدمج فى المعالجة المحاسبية للديون المتعثرة المعاد جدولتها ام لا؟

يمكن القول انه:

- فى إطار طريقة الاستحواذ Acquisition والتى تنطوى بشكل عام على بقاء الشخصية المعنوية الخاصة لكل أطراف الاندماج مع إعطاء حق السيطرة لطرف منها على بقية الاطراف ، فإن الديون المتعثرة المعاد جدولتها سوف تظل فى ميزانية الطرف الذى تم دمجه فى الشركة القابضة صاحبة السيطرة بالرغم من كون هذا الدين سوف يظهر فى الميزانية الموحدة للشركة المسيطرة ، وعلى ذلك فإن قيمة هذه النوعية من الديون كبند من بنود ميزانية سوف يظهر تأثيرها محدود نظراً لأن الشخصية المعنوية للشركة التى تفاوضت حول هذه العملية لن تنقضى من الوجود وإنما مازالت تمارس نشاطها ، والذى اختلف فقط هو انها اصبحت عضواً فى كيان اكبر مما يعطى الدائنين وجود ضمانات اكبر لاسترجاع الديون المستحقة لهم من اكثر من مصدر واحد وهو مجموعة الشركات موضوع السيطرة ، وهذا ما يمكن تسميته بكفالة الدين بالتضامن فى الشركات القابضة ، كما يزيد ايضاً من طاقة هذه الشركات على المديونية بتكلفة اقل بكثير مما كانت تستطيع ان تحصل عليه بصورة منفردة .
- فى إطار طريقة الاندماج Merger نجد أن المعيار الدولى قد اوضح طريقة الاندماج والتى حددت بأنه على الشركتين المندمجاين ان تقوم بتحويل القيمة الجارية للأصول والخصوم الى القيم العادلة فى تاريخ الاندماج

بحيث تظهر اصول جميع الشركات المندمجة بالقيمة العادلة، وبناء عليه فالتحديد العادل لمجموعة اصول وخصوم أطراف الاندماج يتم الإفصاح عما يلي:

1- حقوق المساهمين.
2- حقوق حملة الاسهم.
3- حقوق الدائنين.

مع تحديد طريقة قياس كل منها والضمانات اللازمة لها مع مراعاة ألا تتأثر مجموعة الحقوق السابقة بالطريقة المحاسبية التى استخدمت لتسجيل عملية الاندماج وإنما يجب أن تتأثر هذه الحقوق بأحداث اقتصادية حقيقية، وعلى ذلك فإن الاخذ بالرأى رقم 16 لتحديد القيمة العادلة عن مفردة المدينين، حيث انها تقيم على اساس " القيمة الحالية للمبالغ التى سيتم تحصيلها مخصومة بمعدل الفائدة الجارى مطروحاً منها مخصص الديون المشكوك فيها ".

- **كيفية تسوية الحقوق المالية لأطراف الاندماج** يلي (نيفين حمدي ، 2007 ،ص 165)

ويؤثر هذا العامل فى الطريقة المحاسبية اللازمة للمعالجة، ومن بين الطرق المتبعة فى ذلك ما يلي:

- التسوية النقدية.
- إصدار قرض رأس المال.
- التسوية عن طريق إصدار أسهم جديدة.
- التوريق.

ويمكن تناول هذه الطرق كما يلي يلي (نيفين حمدي ، 2007 ،ص 166) :

- **التسوية النقدية**

تعد التسوية النقدية فى إطار طريقة الشراء من اسهل أساليب المعالجة المحاسبية لكافة البنود مجال التقييم ، إلا ان الامر قد يكون مختلفاً فى إطار معالجة الديون عن تحديد قيمة نقدية لها ، حيث يجب ان يتم تحديد القيمة العادلة لهذه الديون وفقاً للمعيار الدولى على ان لا يوزع هذا المقابل حالياً ، على ان يجنب فى حساب مخصص خاص يعد لهذا الغرض يمكن تسميته "مخصص ديون تحت التسوية" على أن يعاد توزيع مجمع هذا المخصص على المستفيدين فى نهاية كل سنة عندما يتم تحصيل هذه الديون فعلاً ، وذلك نظراً لما يحيط بهذه الديون من شك كبير فى احتمال ارتداد المدين لحالة الإعسار والتى قد تمنعه من انتظامه فى برنامج الجدولة الذى يتم إعداده لهذه الديون .

- **التسويات الاخرى** (التسوية عن طريق إصدار أسهم جديدة او التسوية عن طريق إصدار قرض رأس المال)

يمكن أن يتم مقابل الاندماج فى شكل أسهم عادية، او أوراق تجارية، او ديون طويلة الاجل، او مجموعة من كل ذلك، ولكن يجب ملاحظة إنه اخذ المقابل فى شكل أسهم عادية فإن قيمة المقابل تتحدد بناء على أربعة عوامل رئيسية هى: -

1- العائد على السهم.
2- نسبة توزيع الارباح.
3- صافي الاصول عن كل سهم.
4- قيمة السهم السوقية.

وتستهدف عملية التقييم الشاملة للأسهم هو ان يكون حملة الاسهم فى الشركة المندمجة فى وضع مساو على الاقل من حيث العائد على السهم وصافي قيمة الاصول مقابل السهم لما كان عليه الوضع السابق للاندماج، وانه يجب ان تكون القيمة السوقية للأسهم الجديدة مساوية على الاقل للقيمة السوقية للأسهم قبل الاندماج، ولا شك فى أن ضمان توافر هذه المعايير من قبل الشركة الضامة يجعل العرض أكثر قبولاً من الشركة المنضمة.

إلا إنه ينبغى أن ينظر الى الاسهم العادية المقدمة من الشركة الضامة الى حملة الاسهم فى الشركة المنضمة نظرة خاصة وذلك عن قيمة الديون المتعثرة المعاد جدولتها والتى تكون فى ميزانية الاندماج ، كأن يتم عمل مخصص مقابل هذه القيمة يمكن تسميته "مخصص اسهم مهمشة" يجنب فى حساب مستقل على ان يبقى هذا المخصص هكذا حتى إذا ما تم سداد تلك الديون حسب برنامج السداد المعد لها فإن قيمة هذا المخصص ترحل الى حساب الاحتياطى العام بينما إذا حدث للمدين عثرات جديدة اقعدته عن الانتظام فى السداد وفقاً لبرنامج الجدولة فإنه يخفض المخصص المذكور ما يفى بذلك ، ومن شأن هذا الإجراء حماية القيمة السوقية لما حصل عليه حملة الاسهم من أية هزات قد تحدث مستقبلاً عن هذه النوعية من الديون بما يحفظ لهم حقوقهم الحقيقية فى ملكية الشركة المنضمة .

النتائج والتوصيات :

1- النتائج العامة للدراسة

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج وهي كما يأتي:

- أن قانون الشركات (21) لسنة 1997 يخلو من تعليمات وإرشادات بشأن المعالجة المحاسبية الواضحة للإندماج وأنه لم يقدم ما يفيد أو يرشد المحاسب من الناحية التطبيقية لعملية الإندماج.
- بعد عملية إندماج الشركات عينة البحث لم تكن هناك آلية واضحة لتوحيد الحسابات فقد تم الإعتماد بشكل أساس على متطلبات النظام المحاسبي الموحد الذي يخلو من أية إرشادات وإجراءات بشأن المعالجة المحاسبية لإندماج الأعمال.
- ظهور تعقيدات بعد عملية الإندماج إذ تم إنجاز عملية الاندماج من الناحية المحاسبية بصورة عشوائية لا تستند إلى دراسة وخطة مالية ومحاسبية معدة مسبقا مما يجعل الأمر يبدو وكأنه عملية تجميع للبيانات المحاسبية نتج عنه عدم وضوح المعالجات المحاسبية من الناحية العملية وصعوبة تحديد المركز المالي ونتائج النشاط لغاية تاريخ الإندماج للشركتين محل الإندماج.
- عدم اعتماد القيمة السوقية العادلة للأصول والخصوم للشركتين محل الإندماج لأغراض التقييم في تاريخ الإندماج وبالتالي تحديد قيمة الشهرة.
- تبين وجود إختلافات بين التطبيقات المحاسبية المحلية لإندماج الأعمال وبين متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (3) IFRS والذي بات واضحاً في القوائم المالية للشركات عينة البحث.

ثانياً: التوصيات

قدم البحث مجموعة من التوصيات كما يأتي:

1. ضرورة استحداث مواد في قانون الشركات (21) لسنة 1997 تتضمن تعليمات وإرشادات واضحة بشأن المعالجات المحاسبية للإندماج يقدم من خلالها ما يفيد أو يرشد المحاسب من الناحية التطبيقية لعملية الإندماج.
2. ضرورة وضع آلية واضحة لتوحيد الحسابات ضمن متطلبات النظام المحاسبي الموحد مع تقديم إرشادات وإجراءات بشأن المعالجة المحاسبية الملاءمة لإندماج الأعمال فضلاً عن تطوير النظام المحاسبي لكي يتمكن من امتلاك مقومات التحول من وضعه الراهن إلى نظام حديث مرن قادر على مواكبة التطورات المتلاحقة التي تفرضها السوق العالمية على المعايير الدولية.
3. تطبيق متطلبات المعايير الدولية ولاسيما متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (3)IFRS التي تنظم الإجراءات المحاسبية الملاءمة لعملية الإندماج لتقليص الفجوة بين واقع النظام المحاسبي المطبق في

الشـركات عينة البحث وبين متطلبات معايير المحاسـبة الدولية من أجل تحقيق الإفصـاح الملاءم في القوائم المالية وتجاوز الثغرات في إعداد تلك القوائم.

4. اعتماد القيمة السـوقية العادلة للأصـول والخصـوم للشـركتين محل الإندماج لأغراض التقييم والمقارنة في تاريخ الإندماج وبالتالي تحديد قيمة الشهرة.

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

1- الكتب :

- طارق عبد العال حماد ، (2005)، "اندماج وخصخصة البنوك" ، الدار الجامعية ، الاسكندرية .
- محمد أبو نصار ، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية –الجوانب النظرية والعلمية ،الدار المصرية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2016.

2- الدوريات :

- احمد القضاه مصطفى ،(2020)، اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الاداء المالي للشركات السعودية، ***مجلة إضافات إقتصادية*** ، ، المجلد الرابع ، العدد 1. ص ص 51-30
- أحمد بسيوني محمد شحاتة ، (2013)، "مدخل مقترح لتبني معايير التقرير المالي الدولية وفقاً لمقومات بيئة التقرير المالي في الدول العربية"، ***مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية***، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الخمسون، العدد الأول. ص ص 1-2 .
- أحمد فهمي أبو القمصان ، تقويم أثر عمليات الإندماج علي الأداء المالي للشركات المصرية المندمجة ، ***مجلة البحوث الإدارية*** ، كلية العلوم الإدارية ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، العدد الاول ، يناير 2008 ، ص 164.
- آمال محمد محمد عوض ، (2015) ، " تحليل وتقييم تأثير الشهرة عند اندماج الأعمال على قرارات المستثمرين في البورصة المصرية" ، ***مجلة الفكر المحاسبي***، ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد التاسع عشر ، العدد الأول. ص ص887-933.
- أمجد حسن عبد الرحمن،(2020)، إثر تطبيق اس الأثر التفاعلي لإدارة رأس المال العامل وانعكاسه على الأداء المالي للشركات وفقآ لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية" IFRS "دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المدرجة في البورصة المصرية، ***مجلة الفكر المحاسبي***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 24 العدد الرابع . ص ص 652-724.
- تيجانى بالرقى ،(2016)، الفروقات العالمية البينية فى القياس والتقرير عن إندماج الأعمال فى الأنظمة المحاسبية الأساسية، دراسة مقارنة، ***المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية*** ، جامعة قاصدى مرباح ورقله، العدد الخامس، ص 155 . ص 155
- سعاد السيد متولي،(2021)، دراسة أثر الإفصاح الإختياري على الأداء المالي للشركات في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية) IFRS دراسة إختبارية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية, ***مجلة البحوث المالية والتجارية***, كلية التجارة، جامعة بورسعيد، المجلد 22 العدد 2. ص ص 669-736.
- عاصم محمد احمد سرور، (2015)،إطار مقترح لتحسين جودة التقارير المالية المعدة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية (AIS-IFRS) فى ضوء خصائص المعلومات المحاسبية، دراسة تحليلية، ***مجلة الفكر المحاسبى***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثانى، الجزء الثانى، ص 224. ص ص 222-275.
- علاء علي أحمد حسين ، (2017) ،نماذج محاسبية مقترحة لقياس تأثير التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية لدولية **IFRS** علي مستويات تحفظ الأداء المحاسبي والتشغيلي للشركات المساهمة المالية ، دراسة تطبيقة ، ***مجلة الفكر المحاسبي*** ، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، العدد الاول ، الجزء الثاني ، ص ص 977-1047.

- عماد محمد رياض، (2015) ،أثر الإندماج والإستحواذ على كفاءة الآداء المالى بالشركات المساهمة، ***مجلة المحاسبة المصرية***، كلية التجارة جامعة القاهرة، العدد التاسع. ص ص 211-270
- لعمارى أحمد وآخرون، (2017) ،اندماج الأعمال كبديل لتحسين مزج الهيكل التمويلى، ***مجلة دراسات***، جامعة عمار ثليجي الأغوط، الجزائر، العدد 58، ص199.
- محمد *السيد منصور*، (2020) ،إثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على العلاقة بين إدارة الأرباح والأداء المالي للشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية.، ***مجلة الفكر المحاسبي***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 21 العدد الرابع. ص ص 735-788 .
- مجدي مليجي عبد الحكيم،(2014)، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية دراسة نظرية تطبيقية، ***مجلة العلوم الادارية***، كلية التجارة جامعة بني سويف، المجلد 2، العدد 2. ص ص 1-50.
- د . منى حسن ابوالمعاطى الشرقاوى (2013) ، اطارمقترح لتفعيل دورمراقبى الحسابات فى مجال التحفظ المحاسبى فى ضوء معايير التقارير الدولية (IFRS) - دراسة ميدانية , ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***, كلية التجارة جامعة عين شمس العدد الاول ص ص 1085-1155.

3- الرسائل العلمية :

- جيهان عبد المنعم عبد العظيم ، ***نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر إندماج الشركات علي رأس المال الفكري – دراسة تطبيقية*** ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2016 ، ص 2.
- حسن عبد العال حامد محمد ، (2017) ، "***دراسة تحليلية للمتغيرات المؤثرة في اختيار مداخل إدارة الأرباح وأثرها على مقاييس الأداء المالي المستقبلي للمنشأة في ضوء معايير المحاسبة***" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة.
- سحر عبد الحليم علي مازن ، (2013) ، "***دراسة أثر جودة الافصاح المالي الاختياري على ممارسات إدارة الأرباح وانعكاسهما على الاداء المالي لمنشآت الاعمال***" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة.
- عادل حسين ثابت، ***دراسة أثر السياسات الضريبية على قرارات إندماج الاعمال***، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2012، ص22 .
- على فلاح حسن، ***تحليل تأثير التطور فى المعايير الدولية للتقارير المالية على مصداقية تقارير مراقبى الحسابات***، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2014، ص 9.
- مايكل سعد شوقى، (2017) ، ***أثر التحفظ المحاسبى على ممارسات إدارة الارباح فى ضوء معايير التقاريير المالية الدولية (IFRS) دراسة ميدانية***. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة السويس
- محمد إبراهيم محمد راشد ، (2010)، "***دراسة وتحليل نماذج قياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية في إطار الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية لتقييم أثره على تكلفة التمويل بالملكية والاقتراض – دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية***"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية. ص ص 41-43.
- محمود عبد الرؤف إمام ، (2007) ، ***التحليل المحاسبى لقرارات اندماج الشركات وانعاكسها على القوائم المالية للشركات الدامجة– دراسة تطبيقية***. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارةبالسويس، جامعة قناة السويس ص 28.

- مها مصـــباح محمد عبد الرازق ، (2011)، "***العوامل الحاكمة للاندماج واثرها على الاداء المالي – بالتطبيق على قطاع الخدمات المالية والمصـــرفية***" ، رســـالة ماجســـتير غير منشـــورة، كلية التجارة بدمياط، جامعة المنصورة. ص ص 5-6.
- ميهاب صـــلاح أحمد بيومي ، (2012) ، "***قياس أثر الدور الحوكمى لعقود مكافآت العاملين وفقاً لأســـاس خيارات الأسهم على جودة الأرباح المحاسبية وأداء المنشأة***" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس.
- نبيل عبد الباقي محمود منصـور ، ***دراسـة تحليلية لقواعد المحاسـبة عن إندماج منشـآت الأعمال وأثرها على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية المنشورة*** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، 2015 . ص ص 16-17.
- نســـمة هانى محمد الصـــاوى، ***أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على درجة الإعتماد على مؤشـرات مخاطر الغش، دراسـة ميدانية***، رسـالة ماجسـتير غير منشـورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2016، ص 18
- نيفين حمدي محمد ، ***دراسـة تحليلية للمعلومات المحاسـبية الناتجة عن إندماج الشـركات وأثرها علي أسـعار الأسهم – دراسة تطبيقية*** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2007، ص50 .

4- أخرى :

- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) (2012)المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية-المعيار الدولى لاعداد التقارير المالية (IFRS2) (الدفع على اساس الاسهم) (ترجمة جمعية المجمع العربى للمحاسبيين القانونين)الأردن.
- وزارة الاستثمار(2015) معايير المحاسبة المصرية-المعيار الدولى رقم 5 السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء القاهرة جمهورية مصر العربية.
- جمعة حميدات ، (2014) ، "***خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Expert)"*** ، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين للمحاسبين القانونيين ، عمان.
- محمد عبد الرحيم الشافعي ، (2005)، "دمج وادماج البنوك" ، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية" ، ص3.
- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) (2012) المعاييرالدولية المالية-المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية (IFRS5) (الاصول غيرالمتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة) ترجمة جمعية المجمع العربى للمحاسبيين القانونين) الأردن.
- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) (2012) ,"المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية –المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية (IFRS13) (القيمة العادلة)" , - (ترجمة جمعية المجمع العربى للمحاسبين القانونيين), الأردن .
- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، (2014)، ***"المعايير الدولية لإعداد التقارير (IFRS)"*** ، (ترجمة جمعية المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين)، الأردن.
- (2016)، ***"المعايير الدولية لإعداد التقارير (IFRS)"*** ، (ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين)، السعودية.

- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB),(2012) "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية (IFRS3) (إندماج الاعمال) , (ترجمة جمعية المجمع العربى للمحاسبين القانونيين), الاردن .
- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB),(2012), "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية (IFRS7) (الأدوات المالية : الإفصاحات), (ترجمة جمعية المجمع العلمى للمحاسبين القانونيين) ,الأردن .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1- Periodicals:

- Al-Hroot et. al. (2017), "An Empirical Analysis of pre and Post Merger Impact on Financial Performance: A Case Study of Jordan Ahli Bank". ***International Journal of Information, Business and Management***. Vol. 9, No. 3. P P 56-62.
- Al-Matari , M., Al-Swidi, K., & Fadzil, H. (2014). The measurements of firm performance's dimensions. ***Asian Journal of Finance & Accounting***. Vol. 6, No. 1. P P 24-49.
- Aluko, B. & Amidu, R. (2005). "Corporate business valuation for mergers and acquisitions". ***International Journal of Strategic Property Management***. Vol. 9, No. 3. P P 173-189.
- Baboukardos, D. & Rimmel, G. (2014), "Goodwill under IFRS: Relevance and Disclosures in an Unfavorable Environment" **.** ***Accounting Forum***. Vol. 38, No. 1. P P 1-17.
- Barth, M., W, Landsman., M, Lang. & C, Williams. (2012). "Are IFRS-Based and US GAAP-Based Accounting Amounts Comparable?". ***Journal of Accounting and Economics***. Vol. 54, No. 1. P P 68-93.
- Bennett, B., M, Bradbury. & H, Prangnell. (2006). "Rules, Principles and Judgments in Accounting Standards". ***Abacus***. Vol. 42, No. 2, PP 189-204.
- Capkun, V., D, Collins. & T, Jeanjean. (2012). "Does Adoption of IAS/IFRS Deter Earnings Management?". ***Working Paper***. Available at SSRN: http://www.ssrn.com/abstract=1850228
- Chand, P., C, Patel. & A, Patel. (2010). " Interpretation and Application of "New" and "Complex" International Financial Reporting Standards in Fiji: Implications for Convergence of Accounting Standards". ***Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting***. Vol. 26, No. 2. P P 280-289.
- Epstein, M. (2005). "The determinants and evaluation of merger success". ***Business Horizons.*** Vol. 48, No. 1. P P 37-46.

- Gupta, B. & Banerjee, P. (2017), “Impact of merger and acquisitions on financial performance: Evidence from selected companies in India” **. *International Journal of Commerce and Management Research***. Vol. 3, No. 1. P P 14-19.
- Herdman, R. (2002). "Are Current Financial Accounting Standards Protecting Investors?". ***U.S. Securities and Exchange Commission*. PP. 1-6. Available at: https://goo.gl/L7EXH6.**
- Kroeker, J. (2007). "Speech by SEC Staff: Remarks before the 2007 Conference on Principles-Based Accounting and the Challenges of Implementation". ***U.S. Securities and Exchange Commission***. P. 2. Available at: https://goo.gl/X28hzy. P P 1-6.
- Rahman, Z., Ali, A. & Jebran, K. (2017). “The effects of mergers and acquisitions on stock price behavior in banking sector of Pakistan”. ***The Journal of Finance and Data Science***. P P 44-54.
- Wüstemann, J. & S, Wüstemann. (2010). "Why Consistency of Accounting Standards Matters:A Contribution to the Rules-Versus-Principles Debate in Financial Reporting". ***Abacus***. Vol. 46, No. 1. P P 1-27.
- Yusuf Ali Khalaf Al-Hroot, The Impact of Mergers on Financial Performance of the Jordanian Industrial Sector, International Journal of Management & Business Studies, IJMBS Vol. 6, Issue. 1,2016 P P 9-13.

2- Theses:

Bijoy Gupta et all., Impact of Merger and Acquisitions on Financial Performance: Evidence from selected companies in India, ***International Journal of Commerce and Management Research***, IMS Business Sch